

إليه ويثبت^(١) بيعه بالبيئة العُدُول^(٢) جاز بيعه ، وكذلك يقبل إقراره ما لم يفلّس ، فإذا أفلس لم يقبل إلا ببيئة إذا دفعه الغرماء ، وسئل (ع) عن معنى التفليس فقال : إذا ضُرب على يديه ومنع من البيع والشراء ، فذلك التفليس ، ولا يكون ذلك إلا من سلطان .

(١٩٦) وعنه (ع) أنه قال : ليس يُمنع المفلس من النكاح ، ولا لزوجته أن تمنعه من نكاح غيرها لمكان مهرها ، وهي كأحد الغرماء ، وما قضى من ديونه أو فعل وهو قائم الوجه لم يُرجع عليه^(٣) .

(١٩٧) وعن علي (ع) أنه قال : لا حبس على مُعسر^(٤) ، قال الله (ع ج)^(٥) : وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ لَهُ مِيسِرَةً . فالمُعسر إذا أثبت عدمه لم يكن عليه حبس^(٦) ، وإن كان الذي عليه من الدين من شيء ، وَصَلَ إِلَيْهِ بِالْبَيْتَةِ^(٧) عليه في دعوى العدم ، إن دفع ذلك خصمه ، وإن كان في شيء لم يصل إليه كدين لزمه من جنابة أو كفالة أو حوالة أو صداق امرأة أو ما أشبه ذلك ، فالقول قوله مع يمينه ما لم يُظهر له مالٌ ، أو تقوم عليه بيئة .

(١) هـ - ثبت .

(٢) ي - العادلة .

(٣) هـ ، ذ ، ي ، ع . وفي أصل المتن في س « لم يرجع » ، والإعراب مشطوبة ومصحح وكتب

« يرجع » .

(٤) هـ - مفلس .

(٥) ٣٨٠ / ٢ .

(٦) حش ي - يحبس في كل دين ما خلا دين الولد على الوالدين أو على بعض الأجداد من قبلها ، ويحبس الأب في نفقة الولد ، ولا تشبه النفقة الدين ، ويحبس المسلم الذي في دينه والزمن للصحيح ، من مختصر المصنف .

(٧) حش هـ - من جوابات مسائل خطاب بن وسم .